م.إ.و.ث 3.1/2015/9

سلطنة عمان
وزارة التراث والثقافة

المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الثقافة

"نحو ثقافة وسطية تنموية للنهوض بالمجتمعات الإسلامية"

الخطوط العريضة لمشروع خطة عمل
للنهوض بدور الوساطة الثقافية في العالم الإسلامي

مسقط، سلطنة عمان : محرم 1437هـ / 2-4 نوفمبر 2015م



المحتويات

توطئة 5

الوسطية شرط في حصول الوساطة الثقافية 6

ماهي الوساطة ؟ 8

تعريف الوساطة الثقافية 8

العناصر اللازمة للتدخل لإنجاح سياسة الوساطة الثقافية 11

سياسة التنمية الثقافية من خلال الوساطة الثقافية في الحاضرة أو المدينة 11

دمقرطة الثقافة 11

الانتقال من دمقرطة الثقافة إلى الديمقراطية الثقافية 12

السياسة الثقافية 12

عقد شراكات بين وزارات الثقافة ومجالس المدن 13

برامج الدعم المالي 13

عوامل نجاح مشاريع الوساطة الثقافية 13

شبكة الولوج إلى الثقافة 13

إنشاء مدينة للفنون الترفيهية وألعاب السيرك داخل الحاضرة أو في ضاحيتها 14

سياسة مجالس المدن الثقافية 14

استراتيجية التدخل 14

مجالات الوساطة الثقافية 14

الوساطة الثقافية والاجتماعية آلية ناجعة من آليات إرساء دولة الحق والقانون خاصةً في المناطق الهامشية 15

مهن الوساطة الثقافية 16

دور الوساطة الثقافية في تفعيل استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي لفائدة المراكز الثقافية خارج العالم الإسلامي 18

من الوساطة الثقافية إلى الوساطة بين الثقافات في إنجاح الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات 19

الوساطة الثقافية الشبابية والنسائية 20

من أجل ميثاق للوساطة الثقافية 20

آليات تنفيذية لتفعيل خطة عمل للنهوض بدور الوساطة الثقافية في الدول الأعضاء 22

توطئة :

تأسيساً على أهداف (الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي) التي توجه العمل الثقافي الإسلامي المشترك، وانسجاماً مع روح (الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي) (2004م)، ومواصلة لجهود الإيسيسكو في تعزيز (خطة العمل في تجديد السياسات الثقافية في الدول الأعضاء ومواءمتها مع المتغيرات الدولية) (2007م)، وانطلاقاً من وثيقة (الأدوار الثقافية للمجتمع المدني من أجل تعزيز الحوار والسلم) (2011م)، وتفعيلاً لوثيقة (الإعلان الإسلامي حول الحقوق الثقافية) (2014م) واستجابة للجهود الدولية في مجال الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات، وفي مقدمتها (مبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات) (2011م)، و(خطتها التنفيذية) (2014م)، وفي إطار هذا المؤتمر أعدت الإيسيسكو وثيقة الخطوط العريضة لمشروع خطة عمل للنهوض بدور الوساطة الثقافية في العالم الإسلامي التي تهدف إلى فتح توجه جديد في إعداد السياسات الثقافية في العالم الإسلامي.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الوساطة الثقافية آلية جديدة في تدبير الشأن الثقافي على الرغم من أن الفقه الإسلامي عرف نظام الوساطة لتحقيق السلم الاجتماعي مسترشداً في ذلك بمجموعة من المقتضيات التشريعية التي عرفها المجتمع المسلم مثل : الصفح والصلح والعفو أو التحكيم والتوفيق. لكن بقي مجال تداول الوساطة منحصراً في الغالب في القضايا الاجتماعية والأسرية. ونحن اليوم نستهدي بالهدي الإسلامي في توسيع دائرة تداول الوساطة لتشمل المجالات الأخرى، ومنها المجال الثقافي، لأن الثقافة هي مجال عام للتعددية والتنوع الثقافي والقيم والهوية والرأسمال الرمزي للشعوب. ولهذا السبب، فهي أجدر بالاستفادة مما تتيحه آلية الوساطة لتحقيق السلم الثقافي في المجتمعات المتعددة ثقافياً، وكذا لتدبير الشأن الثقافي بشكل عام، وهو ما يدخل في إطار السياسات الثقافية.

إن الوساطة استراتيجية لتجديد السياسات الثقافية في العالم الإسلامي. والثقافة في تقديرنا هي دائرة قيم معنوية بالأساس مقارنة مع الحضارة التي هي أسباب مادية في أغلبها. ولعل أحد أسباب التخلف الحضاري الذي نستشعره هو في انعدام تفعيل الوساطة الثقافية في مجتمعاتنا. فنحن نلاحظ أن هناك ازدواجية بين ما نسميه الثقافة الوافدة والثقافة الأصلية، أو بين ثقافة الإسلام وثقافة الغرب، وثقافة الحاضر وثقافة الماضي، وثقافة ما هو ثابت وثقافة ما هو متغير، وبين ما هو خصوصي

وما هو كوني. إن الوساطة آلية ناجعة في درء مفاسد هذه الثنائيات التي تعرقل فهمنا لواقعنا وواقع غيرنا. والوساطة الثقافية من حيث إنها تأخذ بتعريف الثقافة على أنها دائرة قيم، فهي تمكننا من الجمع الإيجابي بين هذه الثنائيات، وتُقوِّم الانحرافات الفكرية والسلوكية، وتُنجح عملية التثاقف بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى، شرط الإيمان بالتحرر الثقافي ورفض الاستتباع أو الإلحاق الثقافي بالمراكز المهيمنة، والإيمان بالتكافؤ بين الثقافات والسيادة الثقافية لكل أمة، وتخليق الفعل الثقافي مبدءاً وغاية. ومن شأن الوساطة الثقافية أن تساعد دول العالم الإسلامي على إنشاء فضاء ثقافي يستوعب التنوع الثقافي للدول الإسلامية، ويُمكِّنها من تداول الثقافات المختلفة لشعوب هذا الفضاء الثقافي العام. وإن برنامج الإيسيسكو لعواصم الثقافية الإسلامية هو إحدى اللبنات الأساسية في هذا الفضاء الثقافي الإسلامي.

الوسطية شرط في حصول الوساطة الثقافية :

إن مما يؤدي إلى هلاك الأمم وانقراضها سقوطها في الغلو والتطرف أو الانحلال والتفريط. والغلو تشدد وإيقاع في العسر والحرج، وتوسيع لدائرة المحرمات، ورفض اليسر والرخص التي أباحها الشارع. ويقابل الغلوَّ الانحلالُ، وهو أيضا مُفْضٍ إلى الفوضى والهلاك بتضييع الحدود والتفريط في الواجبات. وإن السلامة في التوسط الذي ينأى عن الغلو والانحلال معاً. والإسلام دين الوسط والوسطية، وهو منهاج الاعتدال والرحمة بعموم الخلق. فهو دين رباني وإنساني معاً، وهو دين يجمع بين متطلبات الروح ومتطلبات المادة، وبين مطالب الدنيا ومآلات الآخرة، وبين احتياجات الفرد واحتياجات الجماعة، وبين إعمال النص وإعمال العقل. هذا التوازن هو ما يَسِمُ الإسلام بِمَيْسَمٍ خالد يجعل منه صالحاً لكل زمان ومكان. والوسطية هي العدل والاستقامة والخيرية والبعد عن الانحراف. وللوسطية مظاهر في العقيدة والعبادات والسلوك والآداب والمعاملات وغيرها.

ومتى ما حققت الأمة منهج الوسطية كما أوضحناه حقَّ لها أن تكون وسيطاً ثقافياً وحضارياً وشاهداً على نفسها وعلى العالمين. فلا وساطة من دون وسطية. إن منهج الاعتدال والاستقامة والخيرية شروط لازمة تؤهل الأمة لتكون وسيطاً ثقافياً وحضارياً يتمتع بالمصداقية المطلوبة للقيام بأدوار الوساطة الثقافية والشهادة الحضارية.

وقد عرف التشريع الإسلامي نظام الوساطة لتحقيق السلم الاجتماعي والوقاية من الاختلالات المجتمعية داعياً إلى التسامح والصلح والصفح والعفو، وجاءت الشريعة لرعاية مقاصد عليا لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وقد وردت الوساطة في القرآن بمادتها اللغوية بمختلف اشتقاقاتها في خمس آيات. ولما كانت هذه الأمة وسطاً، خصَّها الله بالقيام بوظائف الوساطة شرط أن تحقق الخيرية والاستقامة والاعتدال.

وأمام تصاعد الكراهية والعنصرية والتعصب والتطرف والغلو والإرهاب، بسبب تضافر عوامل عديدة ليس هنا محل بسطها، فإن للوساطة الثقافية والحضارية دوراً هاماً في نشر ثقافة الحوار والتربية على قيم التعايش والسلام لفائدة الفئات الحية في المجتمع مثل الشباب التي هي من أكثر الفئات عرضة للتأثر بخطابات التطرف والعنف والإرهاب ورفض الآخر، على الرغم من سماحة الدين الإسلامي الحنيف، سواء كان هدياً قرآنياً أو نبوياً. وإن المخاطر التي أصبحت تتهدد العالم الإسلامي تفاقمت إلى درجة أصبحت تضعف قدراته وتعرقل خططه التنموية وتدفع القوى الأجنبية إلى التدخل في شؤونه الداخلية وتوجيه سياسات دوله الوطنية. ولن يعرف العالم الاستقرار ويأخذ طريقه نحو الرقي إلا بمحاربة الفكر الطائفي والتعصب المذهبي والاحتراب بين المسلمين وغيرهم إلى درجة التطهير العرقي والثقافي ضد الأقليات الدينية والثقافية واللغوية. وإن توجيه برامج خاصة للشباب في مجال الوساطة الثقافية كفيل بتحصينهم من كل أنواع الغلو والتطرف، بتوجيه ذكائهم نحو البناء الثقافي والتنمية الحضارية.

وتأسيساً على هذه المبادئ والاعتبارات، فقد عملت الإيسيسكو على تضمينها في ميثاقها وخطط عملها في مجال اختصاصاتها على اعتبارها بيت خبرة وبيت وساطة ثقافية وحضارية. فكانت أنشطتها وبرامجها موسومة بهذه الرؤية الحضارية المتجددة.

ومن الملاحظ أنه رغم الجهود التي تبذلها الدول في النهوض بالقطاع الثقافي إلا أن نسبة كبيرة من السكان النشطين لا يشاركون ولا يستفيدون من العرض الثقافي والفني، كما أن بعضاً منهم تعذر عليه الولوج إلى المؤسسات الثقافية التي تعرض تلك العروض. فكيف نفسر هذا العزوف؟ هل مرده إلى فشل السياسات الثقافية المتبعة، أم سببه ضعف البنيات المحتضنة للأعمال الفنية والثقافية، أم سببه رداءة الإنتاج المعروض ونقصه، أم لأن السبب هو ضعف المستوى العام للثقافة الفنية للمواطنين، أم أن السبب يعود بكل بساطة إلى ضعف السياسات التواصلية مع المواطنين. إننا نلاحظ أنه رغم توفر بنيات ثقافية جيدة، ومع تقديم عروض فنية وثقافية محترمة بالمجان، فإن هناك عزوفاً عن استخدام التجهيزات والمنتجات الثقافية. لهذا لا يمكننا أن نقنع بتفسير هذا الغياب بالعناصر المذكورة أعلاه، وإنما يفسر هذا العزوف **غياب الوساطة الثقافية الملائمة** التي لها دور حاسم في المساعدة على إقبال المواطنين على المؤسسات الثقافية وحضور العروض الفنية والثقافية التي تقدمها.

فما هي إذن الوساطة بصفة عامة، والوساطة الثقافية بصفة خاصة ؟ ومن يقوم بها؟ وما هي القواعد التي تنبني عليها ؟ والمجالات التي ينبغي تطبيقها فيها ؟ وهل هناك موارد بشرية ومادية للقيام بوظائف الوساطة ؟ هذه بعض الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها في ثنايا ما سنعرضه في هذه الخطة.

ماهي الوساطة ؟

إن استعمال لفظة «الوساطة» تعني وظيفة الوسيط الذي يعمل على تقريب وجهات النظر وفض النزاعات المحتملة بالنظر إلى موقعه الحيادي. ففي مجال المقاولات والإدارات يعمل الوسيط على حل النزاعات المحتملة بين الإدارة أو المقاولة والموظفين أو المواطنين.

وقد اهتمت السلطات العمومية في بعض الدول خلال سبعينيات القرن الماضي بإنشاء منصب وسيط عام يمثل الدولة أو الجمهورية (Ombudsman)، على غرار منصب الوكيل العام أو وكيل الجمهورية أو وكيل الملك في المجال القضائي. وينصَبُّ دوره على تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن. وهناك من يسميه المفوض البرلماني كما في إنجلترا. وقد قامت بعض الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر، بإنشاء منصب الوسيط (المغرب، الجزائر، الأردن).

ويجب التمييز بين الوساطة الثقافية وبين الأنواع الأخرى من الوساطة سواء منها الوساطة القضائية لفض النزاعات حول الإرث والزواج وغير ذلك، أو الوساطة السياسية لحل الخلافات بين الأحزاب السياسية فيما بينها أو مع الدولة. أو الوساطة المؤسساتية حينما تعمد بعض المؤسسات إلى إنشاء مصلحة للوساطة قصد تلقي الشكايات وفض النزاعات مع المواطنين. أو الوساطة الاجتماعية التي تنبني على إنشاء مراكز استماع لحل نزاعات تتعلق بالأسرة والعنف في المجتمع والعلاقات الاجتماعية والإدماج. أو الوساطة الدبلوماسية، والمالية والدينية والرياضية وغيرها.

وعلى هذا الأساس، فإن الوساطة أصبحت آلية من آليات التدبير الناجعة في مختلف المجالات لحل ما يطرأ من نزاعات بطرق سلمية، وفي إطار تشاركي. أما الوساطة الثقافية، فإنها وإن كانت لا تخرج عن كونها شكلاً من أشكال التوسط بين طرفين أو أكثر، إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً مع باقي أنواع الوساطة الأخرى، وهي أنها لا تهدف إلى فض أي نزاع، بل تهدف بالأساس إلى تقريب الثقافة والفنون من المواطنين.

تعريف الوساطة الثقافية :

إن الوساطة الثقافية بالمعنى العام تعني أن كل من يشارك في الحدث الثقافي سواء كان مبدعاً للعمل الثقافي والفني أو جمهوراً عاشقا وهاوياً للثقافة. ويمكن اعتبارهم شركاء ووسطاء ثقافيين لتمرير الثقافة وتعزيز تداولها.

أما بالمعنى الضيق، فإنها تخص المهنيين العاملين في مجال الوساطة الثقافية سواء في مؤسسات ثقافية حكومية أو خاصة، أو في الجماعات المحلية للجهات والمدن، أو في جمعيات ثقافية أو مقاولات، أو ضمن مصالح تربوية أو مراكز ثقافية.

إن الوساطة الثقافية مفهوم واسع يشتمل على أنشطة متعددة لها علاقة بمشاريع دمقرطة الثقافة، لتثقيف الجمهور وتوعيته، وتعميق التجربة مع المنتجات الثقافية والفنية. وبهذا المعنى، فإن

الوساطة الثقافية تشمل دوائر متعددة منها ما يتعلق بالعمل الثقافي، والتنشيط السوسيو-ثقافي، والوساطة العلمية لتيسير إدراك المعارف العلمية الجديدة ومسايرتها، والتنمية الثقافية، والتربية الفنية والثقافية. هذه المجالات قد كانت ولازالت موضوع علم الاجتماع وعلوم إنسانية واجتماعية أخرى (تاريخ الفن، التاريخ الثقافي،اقتصاد وقانون الثقافة، الدراسات المسرحية، الرقص، الموسيقى، السينما، الفنون البصرية) أو علمية.

وتعني الوساطة الثقافية في علوم الإعلام والاتصال، مختلف العلاقات التي تنشأ في الفضاءات المتعددة بين الجمهور :

- والتعابير الفنية،
- والتراث،
- والمعارف سواء كانت فنية أو علمية أو معارف متعلقة بالصناعة التقليدية،
- ولحظات يومية أو أوقات تكون وعاء لتظاهرات مختلفة لإنتاج المعنى.

الوساطة الثقافية إذن هي استراتيجيات العمل الثقافي حول واقع الالتقاء والتبادل بين المواطنين والأوساط الثقافية والفنية. وتتصف الوساطة الثقافية بكونها تعمل على :

1. توفير الإمكانيات ووسائل المصاحبة والإبداع والتدخل لفائدة المواطنين وجماهير الأوساط الثقافية والفنية.
2. تحقيق هدف تعزيز أشكال التعبيرات الثقافية، وأنماط المشاركة في الحياة الثقافية.

يكمن الهدف من الوساطة الثقافية في توسيع مساحة الديمقراطية الثقافية في المجتمع من خلال تمكين المواطنين ولاسيما الفئات المعوزة من الولوج إلى وسائل الإبداع الفردي والجماعي، والاستفادة من العرض الثقافي المهني.

لقد عمل الباحثون الأكاديميون والحكومات والأوساط الثقافية المهنية على تعريف الوساطة الثقافية من خلال تجاربهم المختلفة ومقارباتهم المتنوعة للعمل الثقافي في المجتمع.

وعموماً، فإن الوساطة الثقافية تندرج ضمن السياسات الثقافية التي تنتهجها كل الأوساط العاملة في هذا المجال سواء كانت الوزارات الوصية على الشأن الثقافي أو الأوساط المهنية أو منظمات المجتمع المدني أو الجامعات التي تهتم بهذه القضايا.

لقد أضحى صناع القرار في إعداد السياسات الثقافية ينظرون إلى الوساطة الثقافية باعتبارها تقدم حلولا ناجعة للإقصاء الثقافي وعزوف المواطنين عن الولوج إلى المؤسسات الثقافية والإقبال على العروض الفنية والثقافية. وهناك عدة أسباب وجيهة لتفعيل هذه الآلية ضمن السياسات الثقافية لكل دولة. فجميع الإحصائيات في الدول المتقدمة والتي تنجزها المنظمات المتخصصة التابعة لهيئة الأمم

المتحدة تشير إلى أن هناك نسبة 1/3 من المواطنين لا يستفيدون من العروض الثقافية في دولهم، بينما ترتفع هذه النسبة في الدول الأقل نمواً لتصل في بعض الأحيان إلى 2/3 أو 3/3 من مجموع السكان. كما أن هناك تراجعاً كبيراً في الإقبال على المجالات الثقافية والفنية حيث إن معدلات القراءة أصبحت متدنية، والإقبال على العروض السينمائية والمسرحية في تراجع مستمر، وعزوف الناس عن زيارة الأروقة الفنية والمتاحف والمعالم التراثية التاريخية، وحضور الحفلات الموسيقية التراثية والكلاسيكية في مقابل ارتفاع الإقبال على وسائط التواصل الاجتماعي والأنترنت.

ويمكن اعتبار الوساطة الثقافية محوراً رئيساً لتحقيق التنمية الثقافية. وقد أضحت إحدى الآليات الفعالة في توطين العمل الثقافي وإنعاش الحياة الثقافية في المدن والحواضر، أو ما يمكن تسميته ثقافة الحاضرة أو المدينة والتي يجب أن تندرج في سياسة عمومية موجهة للمدينة. وتنبني هذه الرؤية حول الوساطة الثقافية على :

- سياسة التواصل عبر آلية القرب المباشرة والشخصية بين الجمهور والمثقفين والفنانين وجميع المتدخلين في الشأن الثقافي من جهة، وأشكال التعبيرات الثقافية من جهة ثانية كاللقاءات والموائد المستديرة، والورشات، والإبداعات الجماعية، والزيارات الموجهة، والتنشيط الثقافي...
- الأخذ بعين الاعتبار تنوع الجمهور وتنوع معارفه وكفاءاته وهو ما يُمكِّن من وضع وسائل المصاحبة الملائمة لمختلف الشرائح الاجتماعية (الفئات العمرية المتعددة، الحالة الاجتماعية، أنماط العيش المختلفة، نظام القيم، التقاليد، المثبطات السوسيو-اجتماعية، البعد الجغرافي، الفئات ذات الاحتياجات الخاصة).

إن هذه المقاربة تأخذ بعين الاعتبار تنوع وتعدد الجمهور المشارك والمستفيد من الحياة الثقافية ومن الرفع من معدلات ارتياد المؤسسات الثقافية والاستفادة من التجهيزات والبيئة الثقافية والتردد عليها بشكل مستمر، لكن هذه المقاربة لا تنحصر فقط في تنويع الجمهور بل تسعى كذلك إلى إدماج الرهانات التالية :

- التربية الفنية
- الإدماج الاجتماعي
- التربية الشعبية (الأهلية الموازية)
- تقوية الشعور بالانتماء إلى مجموعة بشرية محلية وإلى حي سكني معين.
- التنمية الترابية

وعلى مستوى أبعد وأوسع، فإن مشاريع الوساطة الثقافية تندرج في منظور لتحسين شروط العيش على المستوى الفردي والجماعي والاجتماعي، وتنمية القدرات الثقافية للمجموعات البشرية المحلية المتعايشة في نفس المجتمع، وتحويل العلاقات الاجتماعية وإبداع طرق جديدة للعيش المشترك.

العناصر اللازمة للتدخل لإنجاح سياسة الوساطة الثقافية :

لقد أوضحنا فيما سبق أن الوساطة الثقافية تتعلق بعدة مجالات منها ما هو ثقافي وفني، ومنها ما يتعلق بتدبير الشأن الثقافي، ومنها ما له صلة بالتواصل والعمل الاجتماعي والتربوي، لكن من الثابت أن مهمة الوسيط الثقافي ترتبط بالمجالات التالية : التراث، الكتاب، الفرجة الحية، التعاون الثقافي. ويمكن التفصيل في كل هذه المجالات على حدة. فمثلا، بالنسبة للتراث، فإن الوساطة الثقافية تتلخص في صيانة المتاحف والمواقع الأثرية والتاريخية وتثمينها، وإعادة تأهيلها ضمن وسائط جديدة... وفي مجال الكتاب، تكمن الوساطة في التوثيق وإعادة الترتيب والتصنيف للكتب، وإقامة معارض موضوعاتية لها، وتقديم المخطوطات، وتعريف الجمهور بها... أما في مجال الفرجة الحية، فتتلخص الوساطة الثقافية في الإعداد الجيد للعروض المقدمة والتواصل بشأنها، ومرافقة الفنانين لتقديم أعمالهم والترويج لها والتفاوض بشأن العقود، وتنظيم الجولات الفنية... أما في مجال التعاون الدولي، فإن الوساطة تقوم بأدوار رئيسة مثل تقديم الاستشارة والخبرة الفنية للمؤسسات، وتنشيط المراكز الثقافية، وإقامة الأسابيع الثقافية المتبادلة بين الدول...

ويمكن تلخيص العناصر اللازمة لإنجاح سياسة الوساطة الثقافية في الترسيمة التالية :

الوساطة الثقافية

الفنان/ المثقف **العمل الفني والثقافي** **المواطن**

اللقاء

سياسة التنمية الثقافية من خلال الوساطة الثقافية في الحاضرة أو المدينة :

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق ثلاثة رهانات :

1. دَمَقْرَطَةُ الثقافة لتحويل الحواضر في الدول الأعضاء إلى مدن للمعرفة والثقافة.
2. دعم الثقافة والفنون لكي تصبح المدن والحواضر في الدول الأعضاء عواصم ثقافية للإبداع.
3. إضفاء قيمة ثقافية نوعية على الحياة في الحواضر والمدن في الدول الأعضاء.

دمقرطة الثقافة : يلعب موقع المدن والحواضر دوراً كبيراً في جعلها مراكز جذب حضرية بامتياز لانتعاش الحياة الثقافية، ويستند تحقيق هذا الرهان إلى ما يلي :

- تحسين الولوج إلى المعرفة والثقافة للجميع.
- تأهيل شبكة التجهيزات الثقافية المختلفة في المدينة أو الحاضرة.
- تشجيع مشاريع الوساطة الثقافية.

الانتقال من دمقرطة الثقافة إلى الديمقراطية الثقافية :

- الهدف القريب : الولوج
- الاستراتيجية : الوساطة الثقافية
- الهدف البعيد : اللقاء والتبادل والمشاركة.

إذا كان الهدف من دمقرطة الثقافة هو تحسين الولوج وتأهيل شبكة التجهيزات الثقافية، وتشجيع المشاريع الثقافية التي تعتمد الوساطة الثقافية، فإن الهدف من الديمقراطية الثقافية أوسع من ذلك لأنها مرحلة متقدمة في تدبير الشأن الثقافي تعتمد على رؤية إنسانية لا تحصر الثقافة في النخبة بل تسعى إلى تعميمها على مختلف فئات المجتمع حتى تشمل كافة المواطنين في كل المناطق. وتقوم الديمقراطية الثقافية على خمس أسس هي : التربية الوطنية، والتنشئة الاجتماعية، وحق الولوج إلى الثقافة، والمشاركة الثقافية، ونشر الثقافة عبر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة. فكل واحد من هذه الأسس يقوم بدور محوري في تحقيق الديمقراطية الثقافية. إن التربية الوطنية التي تسعى الدولة عبر المدرسة أن تحققها في بناء رأسمالها الرمزي مرتبطة أيضاً بالتنشئة الاجتماعية التي تساهم فيها مؤسسات وسيطة مثل الأسرة والمسجد، والأحزاب السياسية، والنقابات والجمعيات الثقافية واتحادات الكتاب والأدباء والمثقفين وغير ذلك. كما أن حق الولوج إلى الثقافة مثلا مرتبط بالمشاركة الثقافية، إذ لا يكفي أن نضمن حق الولوج لجميع المواطنين إلى التجهيزات الثقافية، بل لا بد من ضمان مشاركتهم في الثقافة بشكل عام. فالثقافة ليست شأنا يخص الدولة بمفردها، بل هي أمر مشترك مع المواطنين، وإلا فإن العزوف الثقافي الذي هو الرديف لما يسمى بالعزوف السياسي سيكون هو النتيجة المرتقبة لعدم مشاركة واسعة للمواطنين في الثقافة. أما وسائل الإعلام والاتصال، فهي أيضاً تقوم بدور الوساطة الثقافية من أجل تحقيق الديمقراطية الثقافية، وتؤثر على الأدوار الثقافية التي تقوم بها باقي العناصر الأخرى من خلال نشر ثقافة رقمية وتأهيل الرأسمال الثقافي عبر الوسائط الحديثة. وهذا يطرح سؤال المحتويات والمضامين الثقافية التي تمررها هذه الوسائل الإعلامية. فحق الولوج إلى الثقافة مرتبط بالكيفية التي يتم بها الترويج للمحتويات الثقافية. فلابد من أنظمة ملائمة للترويج ونشر المعلومات عن الأنشطة الثقافية.

السياسة الثقافية :

لقد أثبتت الدراسات والإحصاءات أن شرائح واسعة من المواطنين لا تستفيد من العرض الثقافي في المدن والحواضر لأنها ليست مستهدفة من مختلف العروض الثقافية المقدمة، مما يعني أن الوصول إلى تحقيق الديمقراطية الثقافية لا يكمن فقط في إغناء العرض الثقافي بل في العمل المستمر والهادف والمركز على الطلب، وهو ما نسميه بالوساطة الثقافية التي تمكن المواطنين والجمهور من الاطلاع على ما يقدم، وحيازة المفاتيح اللازمة لإدراكه والاستمتاع به.

فبالإضافة إلى دعم المؤسسات الثقافية وتوسيع آفاق الشراكة معها، على الحكومات والوزارات الوصية على الثقافة أن تطور آليات عملها من خلال سياسة للقرب تتوجه إلى جماهير متنوعة.

عقد شراكات بين وزارات الثقافة ومجالس تسيير المدن :

برامج الدعم المالي :

- برنامج الدعم المالي العمومي الموجه للمؤسسات الثقافية المهنية.
- برنامج مجلس المدينة الخاص بالعمل الثقافي.
- برنامج الوساطة الثقافية الخاص بمختلف دوائر المدينة.

عوامل نجاح مشاريع الوساطة الثقافية :

- أهمية المدى البعيد
- انخراط جميع أنواع المتدخلين والفاعلين في الشأن الثقافي (فنانين، وكلاء ثقافيين، وسطاء، مؤسسات وسيطة، تبادلات ثقافية مع المستفيدين).
- أهمية التفكير الرزين حول تحقيق الديمقراطية الثقافية والفنية والتراثية.

شبكة الولوج إلى الثقافة :

- إحصاء نقط وفضاءات الولوج إلى الثقافة في المدينة، وتحديد الجهات التي تتبع لها، سواء كانت حكومية أو تابعة لمجلس المدينة أو لهيئات مستقلة أو لأفراد.
- جرد هذه الفضاءات لتحديد وظائفها المختلفة : إنتاج، نشر، توزيع...،
- حصر عدد العاملين فيها،
- تحديد مختلف المهن الفنية والثقافية الجديدة،
- إحصاء عدد المستفيدين من هذه الفضاءات (إحصاء تذاكر الدخول مثلا، أو الطاقة الاستيعابية مضروبة في عدد الأنشطة المبرمجة خلال مدة زمنية معينة)
- تحديد نوعية المستفيدين وتمييز الفئات العمرية المستهدفة (أطفال، شباب، كهول أو شيوخ، فئة ذات احتياجات خاصة...)
- إحصاء عدد العروض المقدمة خلال مدة زمنية معينة.

إنشاء مدينة للفنون الترفيهية وألعاب السيرك داخل الحاضرة أو في ضاحيتها :

يعتبر هذا النوع من المشاريع فضاء متكاملا للوساطة الثقافية لأنه يتيح الاندماج الاجتماعي وتحسين الولوج إلى الحياة الثقافية والاستفادة من مختلف العروض الثقافية لفئات عريضة من المواطنين على اختلاف أوساطهم الاجتماعية ومعارفهم وكفاءاتهم. وتحقق مثل هذه المشاريع عدة أهداف من أهمها :

- نشر الثقافة وإنجاح الوساطة الثقافية.
- خلق مناصب شغل في المدينة أو الضاحية.
- تشجيع المقاولات المحلية التي تعمل في قطاع تنمية الاقتصاد الاجتماعي.

سياسة مجالس المدن الثقافية :

التوجه العام : تحسين الولوج إلى الثقافة

الهدف : تأمين الحق في الثقافة لجميع المواطنين

استراتيجية التدخل :

- توظيف الوساطة الثقافية كآلية للولوج إلى الثقافة
- زيادة الدعم للبرامج والمشاريع التي تهم الوساطة الثقافية
- إشراك الأوساط التربوية في استراتيجيات الوساطة الثقافية عبر تنمية المشاريع وتوقيع الاتفاقيات.

مجالات الوساطة الثقافية :

هناك عدة مجالات عملية وقطاعات لممارسة الوساطة الثقافية : في السياحة والصحة والقضاء والتعليم والثقافة والاتصال والفنون والآداب والهجرة والمؤسسات الإصلاحية والتشغيل... وإذا كانت الوساطة قد نجحت في المجالات الأسرية والقضاء، فيمكن توسيع دائرة صلاحيتها إلى مجالات أخرى في الفضاء العام، والسكن الاجتماعي والنقل العمومي وغيرها.

إن الوسيط الثقافي هو الذي يربط بين العمل الفني الثقافي والجمهور، سواء كانت الوساطة شفهية (زيارات المتاحف، وتنشيط الورشات ...) أو كانت وساطة كتابية (تحرير كتيبات المعارض أو ملصقات ولافتات صالات العرض التي تعرف بالأعمال الفنية والثقافية). كما أن الوساطة تقوم بدور كبير لفائدة الجمهور الذي لا يستفيد من الخدمات العمومية لأسباب ثقافية أو اجتماعية أو

اقتصادية، إلا بصعوبة، نظراً لمعيقات تحول دون ذلك، كما هو الحال للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أو السجناء أو المرضى أو العجزة أو غيرهم من الفئات. لهذا تدعو الحاجة اليوم إلى استصدار قوانين الوساطة الثقافية لتسهيل مداخل ولوج هذه الفئات إلى المؤسسات الثقافية (مثلا عبر تيسير مداخل خاصة بالمعاقين في المتاحف وفضاءات العرض المختلفة).

الوساطة الثقافية والاجتماعية آلية ناجعة من آليات إرساء دولة الحق والقانون خاصة في المناطق الهامشية :

بقدر ما أن الوساطة الثقافية سياسة متكاملة في التنمية الثقافية بصفة عامة، فيمكننا كذلك الاسترشاد بما تتيحه من مرونة وإيجابية لتفعيلها في مناطق الضغط الاجتماعي. ومن أجل تحقيق السلم الاجتماعي، وضمان استمرار بسط الدولة لسيادَتها على كل الأراضي والمناطق التابعة لها لابد من وضع سياسة للمدينة ترتكز على معالجة الهشاشة والإقصاء والتمييز. ولبلوغ هذه الأهداف، فقد تنبهت عدة دول لهذه القضية فسارعت إلى وضع سياسات متكاملة للتنمية الحضرية في المدن والأحياء الشعبية والضواحي. لقد كانت الرؤية المتحكمة سابقاً في معالجة مشاكل البؤر الاجتماعية الهَشَّة في المدن موسومةً بنظرة قاصرة عن استيعاب التحديات التي تطرحُها تلك المناطق حتى تبقى ضمن دائرة نفوذ الدولة والقانون. فالمعالجة كانت دوماً تنهج في أحسن الأحوال نهجاً يقتصر على تقديم المساعدات حين تتفاقم الاختلالات الاجتماعية بدل إشراك المواطنين في حل المشاكل التي تعاني منها مناطقهم. لكن نهج مقاربة الوساطة في إطار السياسة الحضرية للمدينة ستكون ناجعة لأنها تشرك أجهزة الدولة والجماعات المحلية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني والمقاولات في نفس الهدف. إن إحساس المواطنين بالمساهمة في بناء السياسة الحضرية لمنطقتهم عامل من عوامل نجاح كل سياسة للوساطة الثقافية، وضمان بَسْطِ الدولة لنفوذها على كل التراب الوطني. فالوساطة والوسطاء يقومون بدور كبير في إعادة تشكيل الروابط الاجتماعية بين هذه الفئة من المواطنين الذين لا يتمتَّعون بحقوقهم التي يكفلُها لهم القانون، ولا يستفيدون من الخدمات العمومية التي تقدِّمها الدولة. إن هدف الوساطة هو تنمية قدرات المواطنين الذين يعيشون أوضاعاً هشة جراء البطالة وغيرها. فهي مقاربة إيجابية للبحث عن هذه الفئة من المواطنين وإشراكهم في حل مشاكلهم بدل السعي في حلها بدلا عنهم.

لهذا يجب على صُنّاع القرار في الدول الأعضاء أن يَسْعَوْا إلى إعادة تخطيط السياسات الحضرية لتنمية المدن ضمن رؤية استراتيجية تعتمد على وظائف الوساطة الثقافية والاجتماعية، وذلك بإنشاء مسالك جامعية متخصصة في مهن الوساطة الثقافية سواء في الجامعات أو المعاهد العليا لإعداد الأطر اللازمة لتنزيل هذه السياسة الحضرية الجديدة على أرض الواقع. وقد عانت سياسات التخطيط الحضري للمدن من تراكم المشاريع تلو الأخرى دون الوصول إلى نتائج إيجابية. لذا يجب أن تتم المقاربة الجديدة المقترحة ضمن أهداف محددة، وانطلاقا من مؤشرات أداء

ومؤشرات قياس، وفي إطار التشاور واعتماد سياسة القرب، والمتابعة عبر استحداث لجان مكلفة بالسهر على تقييم النتائج. إن إنجاح هذه السياسة يرتبط بمدى الأطر البشرية المتوفرة والقادرة على بلوغ هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، نقترح لائحة ببعض المهن الثقافية الجديدة التي يمكن استحداث مسالك خاصة بها.

مهن الوساطة الثقافية :

لقد أصبحت الجامعات والمعاهد والمدارس العليا الخاصة تمنح شهادات الإجازة أو الماستر في مجال التدبير الثقافي من خلال مسالك للتكوين في الوساطة الثقافية على مجموعة من المهن الجديدة التي ارتبطت بانفتاح الثقافة على اقتصاد المعرفة والاستجابة لمتطلبات القطاع العام أو الخاص أو لفائدة أوساط متنوعة ومتعددة في تكوينها وأصولها وكفاءاتها ومتطلباتها. وهناك مهن جديدة ظهرت في سوق العمل الثقافي المتخصص، مثل (محافظ متحفي، خرائطي، مصور، رسام كتب، راسم، مزخرف، مُصور مَشاهد، وثائقي) إلا أننا سنكتفي باستعراض المهن المتعلقة مباشرة بالوساطة الثقافية :

- **منشط ثقافي** داخل المدن التاريخية ذات التراث الفني العريق : إنه ينسق مختلف الأنشطة التي تعمل على تأهيل التراث الثقافي، ومسؤول عن الخدمات التربوية التي يتيحها العمل في مدن الترفيه والفنون والتاريخ، كما أنه مسؤول عن تكوين الوسطاء الاجتماعيين والسياحيين والأساتذة. إنه يتولى أيضاً تنظيم المعارض المؤقتة التي تسعى إلى تأهيل التراث المحلي.
- **مبرمج عروض فنية وثقافية** : مكلف بوضع برامج العروض الفنية والثقافية في المؤسسات ذات الصلة.
- **ملحق ثقافي** (attaché culturel) : إنه يساعد المستشار الثقافي الذي يشتغل في المعاهد أو المراكز الثقافية
- **ملحق إعلامي** : مكلف بمهمة تحديد سياسة التواصل في المؤسسات الثقافية.
- **مكلف بمهة ثقافية** : مسؤول عن تنظيم ومتابعة وتقييم التظاهرات الثقافية والتجهيزات اللازمة لها. كما أنه مسؤول عن التواصل عن هذه الأنشطة مع المؤسسات والمعاهد التعليمية والمقاولات.
- **محاضر** حول المعلمات التاريخية (conférencier) : مكلف بإدارة تنظيم زيارة المتاحف والمعلمات المصنفة وطنياً. يشتغل كمستخدم مؤقت.
- **محاضر وطني** : مكلف بزيارات المتاحف. ويمارس عمله بشكل مستقل.
- **مستشار ثقافي** : مسؤول عن القسم الثقافي داخل سفارة بلده في الخارج. يتمثل دوره الجديد في تثمين كل مكونات ثقافة بلده في الخارج، وكذلك في تعزيز التعاون بين مكان عمله في الخارج ودولته.

- **مشاور في الهندسة الثقافية** : يقترح حلولا للمشاكل التي تطرحها الفضاءات الثقافية حيث يقدم مشاريع ثقافية تعتمد على التكنولوجيا الرقمية ووسائط الاتصال الحديثة. إنه يقوم بتدبير تنفيذ هذه الأنشطة بملاءمة محتواها الثقافي مع متطلبات اقتصاد سوق الثقافة. وهو الذي يحدد شكل التواصل حول السياسات الثقافية باعتماده على وسائل الاتصال الحديثة كتكنولوجيات لأنواع الوساطة الثقافية. وغالبا ما يشتغل في القطاع الخاص.

- **مدير العمل الثقافي** : مسؤول عن إدارة المؤسسات الثقافية وفق تاريخها وسياقها الاجتماعي والاقتصادي. يساهم في تحديد السياسة الثقافية ويديرها، كما ينسق بين مختلف المصالح الثقافية في المؤسسة التي يشرف عليها، ويتولى توسيع دائرة التعاون الوطني والدولي.

- **خبير في الوساطة الثقافية** : مسؤول عن ترجمة وتسهيل فهم جميع الظواهر الثقافية، ويتولى وضع آليات عملية موجهة لمختلف الشرائح من أجل تسهيل الوساطة الثقافية وتقديم أجوبة عن المتطلبات الجديدة. كما أنه يشتغل مع القطاع الخاص.

- **مرشد/مرافق** : مسؤول عن مرافقة الزوار والسياح لحساب وكالات سياحية. عموما يشتغل كمستخدم مؤقت.

- **مرشد محاضر في المدن التاريخية ذات التراث الفني العريق** : مسؤول عن الزيارات المصحوبة بمحاضرات من أجل تعميق معرفة واكتشاف المدن التاريخية والمناطق. عموماً يشتغل كمستخدم مؤقت.

- **مرشد/مترجم وطني** : مسؤول عن الزيارات التي تتطلب تقديم شروح باللغات الأجنبية في المتاحف والمعلمات التاريخية. عموما يشتغل كمستخدم مؤقت، ونادراً كمتعاقد لمدة محددة.

- **وسيط ثقافي** : وسيط بين المجموعات الفنية المعروضة ومختلف الشرائح والأوساط الاجتماعية (مدرسية، مهنية، مقاولاتية...). مسؤول عن كل الاستراتيجيات التي تتيح الربط واللقاء بين الآثار الفنية والجمهور (معارض، ورشات، محاضرات، أعمال النشر...). يوظف وسائط الاتصال الحديثة ويعرف كيف يستعملها في التواصل. كما أن له إلماماً بالقوانين التنظيمية والمساطر المؤسساتية سواء في القطاعين العام أو الخاص. ومن مهامه أيضاً البحث عن تمويل الأنشطة والأعمال التي يقوم بها.

- **متحفي** : متخصص في اللوحات والأعمال والمعالم الفنية، عادة ما يكون متخصصاً في الديكور أو الهندسة. له إلمام كبير باستعمال الفضاء وتوزيعه في المتاحف بحيث إن له قدرة على رسم مسارات موضوعاتية تتيح قراءات جديدة للأعمال المعروضة. وعادة ما يمارس مهنته بشكل مستقل في القطاع الخاص.

- **مكلف بالعلاقة مع الجمهور** : يُعِدّ المشاريع البيداغوجية، ويحدد سياسة ترويج المجموعات والعروض الفنية لفائدة مختلف الأوساط الاجتماعية.

دور الوساطة الثقافية في تفعيل استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي لفائدة المراكز الثقافية خارج العالم الإسلامي :

يبدو عمل المراكز الثقافية الإسلامية خارج العالم الإسلامي الذي تشرف عليه الإيسيسكو منذ أكثر من عقدين من الزمن حاسماً في إعداد مشاريع وبرامج للوساطة الثقافية للتعريف بالإسلام الوسطي المعتدل لعموم زوار هذه المراكز سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. ونلاحظ وجود قضايا كثيرة ناتجة عن النقص في التعريف بالإسلام والجهل بمكتسبات الحضارة الإسلامية، وما قدمته في السابق، وما يمكن أن تقدمه في الحاضر. كما أن المراكز الثقافية الإسلامية خارج العالم الإسلامي، مدعوة في إطار تنفيذ استراتيجية العمل الثقافي الإسلامي خارج العالم الإسلامي للعمل بجد على أن تنفذ سياساتها الثقافية بناء على استراتيجية متكاملة للوساطة الثقافية سواء في مجال التعريف بالإسلام ديناً وحضارةً، أو في مجال توعية الشباب وتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، أو مجال تكوين الأئمة والإعلاميين. وقد حرصت الإيسيسكو منذ مصادقة المجلس الأعلى للتربية والعلوم والثقافة للمسلمين خارج العالم الإسلامي على برنامجها لتكوين الأئمة على قيم الحوار والوسطية والاعتدال أن تشتغل ضمن استراتيجية للوساطة الثقافية لفائدة هذه الفئة. فالإمام بالضرورة وسيط ثقافي وحضاري، فلا يكفي في تكوينه الجانب الشرعي بمفرده على أهميته، بل لابد من تحصيله لمجموعة من الكفاءات حتى يستطيع حل المشاكل التي يتعرض لها أبناء المسلمين خارج العالم الإسلامي. فعادة ما يتم اللجوء إلى الإمام من قبل المدارس العمومية أو الخاصة، والمؤسسات الإصلاحية، والمستشفيات والمحاكم والإدارات والمعامل لفض النزاعات المحتملة مع السجناء أو المرضى أو التلاميذ والطلبة في وضعية دراسية صعبة، أو العمال في المصانع. فهناك مطالب خاصة وحقوق ثقافية وقيم يجب مراعاتها في حلّ المشاكل العالقة. ولا يتأتى مباشرة مثل هذه المشاكل ومعالجتها إلا لمن كانت له دراية تامة بشروط تفعيل الوساطة الثقافية، أي لمن كانت له قدرات الاستفادة من إيجابيات الثقافة الأصلية والثقافة المكتسبة. فالإمام يقوم بأدوار الرعاية الاجتماعية والنفسية وغيرها، وهو يقدم خدمة عمومية للمجتمع الذي يعيش فيها. فلابد من الوعي بأهمية هذه الأدوار التي يقوم بها، وإدراك قيمتها ومردوديتها على السلم الاجتماعي، والعمل على تأطيرها ضمن استراتيجية عامة للتكوين والتأهيل في مجال الوساطة الثقافية والحضارية.

وقد دأبت الإيسيسكو على عقد مجموعة من الدورات التكوينية لتكوين الأئمة على قيم الحوار والوسطية والاعتدال. ولاشك أن هناك تلازماً بين الوسطية والوساطة، فلا وساطة بدون وسطية. فإذا كان الإسلام يدعو إلى الوسطية وهي العدل والخيرة، فالوسيط المطلوب والمقبول هو الذي يحقق هذا الشرط. وقد عملت المنظمة من خلال هذه الدورات على تمكين الأئمة من تحصيل كفاءات تصب مباشرة في عمل الوسيط الثقافي وتحقق وساطة ثقافية ناجحة لتحصيل كفاءات اتصالية أو تواصلية أو إدارية أو قانونية أو لغوية أو غيرها.

ونفس الشيء يمكن أن يقال عن مختلف الأنشطة الأخرى التي تقوم بها المراكز الثقافية والجمعيات الإسلامية خارج العالم الإسلامي. ومن بين تلك الأنشطة، ضرورة توفر هذه المراكز والجمعيات على سياسية إعلامية واضحة، سواء في رصد ما يكتب وينشر عن الإسلام، أو التواصل المستمر مع المواطنين والهيئات الحكومية والمدنية وغيرها، وتغطية الأنشطة التي تقوم بها هذه المراكز، أو إصدار البيانات والتقارير التي تصحح المعلومات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين، أو إصدار بيانات حول كل القضايا المجتمعية أو الأحداث الدولية التي لها صلة بمصالح المسلمين في هذه الدول. ولاشك أن هذه السياسة الاتصالية والإعلامية يجب أن تدخل رأساً في ما أسميناه باستراتيجية الوساطة الثقافية والحضارية.

من الوساطة الثقافية إلى الوساطة بين الثقافات في إنجاح الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات :

بعد ظهور العولمة وما رافقها من تحولات على الصعيد العالمي سواء في مجال الاقتصاد أو السياسة أو الثقافة أو البيئة أو غيرها، فقد عرف المنتظم الدولي عدة مشاكل في تصريف النزاعات التي بدأت تأخذ منحى حضارياً نتيجة نظريات مغرضة حاولت الإيهام بصدقية بعض المفاهيم المغلوطة والترويج لها على أعلى مستوى. وحيث إن المنتظم الدولي قد رفض نظرية صدام الحضارات رفضاً تاماً، وظهرت عدة مبادرات، كان أبرزها تكليف الإيسيسكو بوضع الكتاب الأبيض حول الحوار بين الحضارات بمناسبة إعلان سنة 2001 سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. لكن هذه الجهود تعثرت جراء المتغيرات الدولية، وعلى رأسها ما حدث في عدد من المناطق في العالم، وفي العالم الإسلامي بصورة خاصة، مما أدى إلى ظهور شبكات الإرهاب الدولي العابرة للقارات والثقافات. وبدل أن تسهم وسائل الإعلام الغربية في رتق الهوة بين العالم الإسلامي والدول الغربية، فقد عمدت إلى تكريس صورة نمطية عن الحضارة الإسلامية واتهام الإسلام بالإرهاب، مما زاد من درجة الاحتقان إلى الحد الذي أدى بالأمم المتحدة إلى إنشاء مؤسسة للتحالف بين الحضارات سنة 2005، وتعيين ممثل سَامٍ للأمين العام لهيئة الأمم على رأس هذه المؤسسة. ولعل الجهد الأبرز في هذا المجال تمثل في قيام المغفور له، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بإطلاق مبادرته للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، والتي قامت الإيسيسكو بوضع دراسة تحليلية لها وتفعيل مقتضياتها على أكثر من صعيد. وإزاء هذه الجهود الدولية، وتبعاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، فإننا نقترح اليوم إطاراً عاماً لمشروع خطة العمل الجديدة للنهوض بالوساطة الثقافية والحضارية في مجال الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات كمبادرة من العالم الإسلامي ومؤسساته ذات الاختصاص. وحيث إن الوساطة الثقافية هي آلية من آليات تدبير الشأن الثقافي داخل الدول، فإن الوساطة بين الثقافات هي الرديف لهذه الآلية على مستوى تدبير الحوار بين الثقافات.

ولاشك أن العالم الإسلامي يمكنه أن يقدم هذا المفهوم الجديد للوساطة الثقافية والحضارية بين الأمم والدول على أكثر من صعيد، سيما وأن المنتظم الدولي يلجأ إلى آلية الوساطة لحل

النزاعات الدولية. فعادة ما تلجأ الأطراف المتنازعة إلى طرف ثالث قد يكون دولة أو شخصية دولية كرئيس دولة سابق وفق ما تنص عليه المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى استعمال آلية الوساطة لتسوية النزاعات. وإن الإيسيسكو باعتبارها بيت الخبرة في العالم الإسلامي مؤهلة من خلال اختصاصاتها التي ينص عليها ميثاقها، والتي أكدت عليها مؤتمرات القمة الإسلامية، والمؤتمرات الوزارية المتخصصة، أن تضطلع بدور الوساطة الحضارية، وأن تكون بيت الوساطة الثقافية في العالم الإسلامي. كما أن برنامج المنظمة حول سفراء الحوار بين الثقافات سيتعزز في إطار توسيع مهام السفراء لتشمل دور الوسطاء الحضاريين. إن الوساطة الثقافية أو الوساطة بين الثقافات هي الصيغة العليا والمثلى للحوار الثقافي والحوار بين الثقافات.

الوساطة الثقافية الشبابية والنسائية :

من بين المجالات التي يمكن أن تكون مفيدة في تطبيق آلية الوساطة الثقافية في النهوض بأوضاع الفئات الاجتماعية، مثل قطاع الشباب والمرأة من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص ومعالجة الصور النمطية وإنجاح الإدماج الاجتماعي. فللنساء والشباب دور كبير في التنمية البشرية شرط إطلاق مشاريع ناجعة للتكوين والتربية وتشجيع المبادرات الشبابية والنسوية. ففي الدول التي تمر من أوضاع غير مستقرة بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية، يكون الشباب والنساء أكثر عرضة للهشاشة الاجتماعية والتمييز والعنف. كما أن الجماعات الإرهابية أضحت تستقطب أعداداً كبيرة من الشباب والنساء حول العالم. ولاشك أن آلية الوساطة الثقافية المنبثقة عن الوسطية كما بيَّنَّاها أعلاه كفيلةٌ عبر الحوار بإعادة بناء الروابط الاجتماعية وإعادة إدماج وتأهيل هذه الفئات وإبراز دورها الإنمائي، وقطع الطريق أمام الجماعات الإرهابية لاستقطاب واستهداف العناصر غير المدمجة في مجتمعاتها في أغراض الهدم والقتل والعنف والترويع.

من أجل ميثاق للوساطة الثقافية :

إن الوساطة الثقافية من حيث إنها استراتيجية جديدة لتدبير الشأن الثقافي وآلية فاعلة في تحقيق التنمية الثقافية الشاملة، فإنها تحتاج إلى قواعد سلوك وميثاق يحدد العناصر التي ينبغي لكل العاملين والمشتغلين في هذا المجال أن يتفقوا عليه. ونقترح العناصر التالية التي يمكن الاستهداء بها في بناء مشاريع الوساطة الثقافية :

- بحكم أن الوساطة مشروطة بمنهج الوسطية التي هي الاعتدال والاستقامة والخيرية، فإنها ملزمة باحترام هذه الخصائص المؤسسة لها، والتي يمكن أن نعبر عنها اليوم باحترام حقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة في الشأن العام. ثم إن المؤسسات الثقافية على اختلافها هي

وسائل وآليات عمل لتحقيق التنمية الاجتماعية والثقافية الفردية والجماعية. كما أن الوساطة تهدف إلى تيسير الولوج لهذه المؤسسات وتَمَلُّكِهَا رمزياً من دون تمييز. إن الوساطة تدمج مبادئ التنوع الثقافي وتطرح باستمرار أسئلة الشرعية الثقافية. ومن حيث إنها استراتيجية متكاملة، فهي تستند إلى مختلف التخصصات والمعارف والعلوم التي يمكن أن تفيدها في مقاربة شاملة لمعالجة التهميش والإقصاء الثقافي للمشاركة في الحياة الثقافية للمدينة أو الحاضرة. وهي بذلك تحقق الديموقراطية الثقافية.

- إن الوساطة الثقافية ترتبط دوما بخصوصيات محيطها المحلي والوطني والإقليمي على مختلف الأصعدة التاريخية والاجتماعية والثقافية والجغرافية والسياسية والاقتصادية والرمزية، وغيرها. كما أنها ترتبط بمختلف أنواع السياسات التي تضفي الشرعية الثقافية وتقننها سواء عبر السياسات الثقافية أو من خلال مختلف الهيئات المهنية العالمة في مجال بعينه. كما أن الوساطة تعنى بالمؤسسة الثقافية التي يتم فيها تفعيل هذه الآلية بمعرفة الأنظمة واللوائح الداخلية والتنظيمية لتلك المؤسسة. إضافة إلى انكبابها على كل المعيقات والقواعد والأهداف لمختلف الشركاء، سواء أكانوا من الباحثين أو المهنيين أو العاملين أو الأوساط التي تستفيد من العرض الثقافي بصفة عامة.

- إن الوساطة الثقافية تأخذ بعين الاعتبار التعدد في الأوقات المخصصة لكل نشاط يستوجب اللجوء إلى الوساطة وآلياتها. فلابد مثلا من اعتبار المدة الزمنية اللازمة لبناء الثقة مع شريحة من الجمهور الذي توجه إليه العروض الثقافية. إضافة إلى المدة اللازمة أيضاً لبناء مختلف الإبداعات الثقافية والفنية، وبناء شراكات لتنظيم عروض بشأنها، إلى غير ذلك.

- إن نقطة الانطلاق في كل وساطة ثقافية هي الاعتراف بكل الكفاءات اللازمة لتحقيق الوساطة وتنوعها. إن ممارسة الوساطة تعني أولا العمل مع أشخاص يعملون في المجال الثقافي، فإذا توفرت لهؤلاء شروط الحرية اللازمة للعمل كان ذلك أوفق في إنجاح الوساطة وإنعاش الحياة الثقافية في الحاضرة أو المدينة.

- إن الأعمال الفنية هي نقطة التقاء مع الذات ومع الآخرين. وحيث إن التراث الثقافي اللامادي ينزع عن الأعمال الفنية الخالدة التحيز والشيئية، فإن الوساطة الثقافية لمقاربة هذه الأعمال تغدو حينها مناسبة لاستحضار الذاكرة المعرفية لجميع الفرقاء ضمن مقاربة شاملة واحدة.

- إن الوساطة الثقافية محايثة لكل مشروع ثقافي، وبالتالي، فإنها يجب أن تكون عند انطلاقة المشروع ذاته بحيث يتم أخذها بعين الاعتبار في كل مستويات بناء المشروع وتنفيذه. ولهذا، فهي تحتاج إلى منهجية للعمل في بناء المشاريع الثقافية والفنية.

- يجب أن يتولى الوساطة الثقافية مهنيون ومتخصصون يتمتعون بمواصفات إيجابية تمكنهم من التعامل مع مختلف الشرائح والأوساط التي تساعدهم في بناء مشروع الوساطة الثقافية سواء كانوا من الخبراء أو المتخصصين أو الفنانين أو الباحثين أو غيرهم.

لا ينحصر دور الوساطة الثقافية في تشجيع استهلاك المنتجات الثقافية والفنية أو ابتذال معارف عالمة لتسهيل نشرها، بل ينبغي أن يرتكز دورها على إنجاح مرافقة هذه الأعمال والتربية على فهمها وتأويلها وتشجيع الحس النقدي في مقاربتها. وبهذا تكون الوساطة الثقافية قد حققت أهدافها في بناء ثقافة حية ومتجددة. إن الهدف من هذا الميثاق هو تخليق تدبير الشأن الثقافي عبر تحقيق الخدمة العمومية والمصلحة العامة التي ينبغي أن تكون هدف كل وساطة ثقافية ناجحة سواء لفائدة المؤسسات الثقافية أو فئات الجمهور التي ترتادها وتقبل على عروضها الثقافية والفنية.

آليات تنفيذية لتفعيل خطة عمل للنهوض بدور الوساطة الثقافية في الدول الأعضاء :

لإنجاح هذه الخطة وتنزيل مقتضياتها بشكل سليم، نقترح مجموعة من الآليات التنفيذية العملية :

- فتح تخصصات جديدة على مهن الوساطة الثقافية ضمن المعاهد والجامعات.
- إنشاء قسم للوساطة الثقافية داخل وزارات الثقافة.
- إعداد مؤشرات حول تفعيل الوساطة الثقافية.
- إعداد دليل منهجي للوساطة الثقافية.
- إعداد مدونة سلوك بمعايير اختيار الوسطاء الثقافيين.
- إعداد دليل مرجعي للمهن التراثية ومهن الوساطة الثقافية.
- عقد دورات تدريبية لفائدة الأطر الثقافية للدول الأعضاء في مجال الوساطة الثقافية.
- إعداد دورات تدريبية للوساطة بين الثقافات في معرفة الآخر لفائدة القيادات الدينية والنسائية والشبابية